دليل عملي لإعداد موازنة مستجيبة للنوع الاجتماعي

وزارة شؤون المرأة الفلســـطينية

أيلول ٢٠١٦

إعداد

د. نصر عبدالكريم

بمساعدة فريق الوزارة

أمين عـاصي نسرين ابو كشك

إلهـام ســامي اسمــاعيل حماد

هشام القدومي

محتوى هذا الدليل لا يعبر بالضرورة عن وجهة نظر الممول (التعاون الايطالي)
بل يعبر عن رأي وزارة شؤون المرأة وتحت مسؤوليتها القانونية

الفهرس

كلمة وزارة شؤون المرأة ٤
المبررات والأهداف..... ٦
أُسس إعداد الموازنة..... ١١
لماذا موازنات النوع الإجتماعي..... ١٢
التخطيط المستجيب للنوع الإجتماعي..... ١٨
التحليل القطاعي..... ٢٣
مداخل إعداد الموازنة من منظور النوع الإجتماعي..... ٢٦
تحليل النفقات من منظور النوع الإجتماعي..... ٣٢
مرحلة إعتماد الموازنة العامة..... ٤٠
مرحلة تنفيذ الموازنة ٤٠
مرحلة الرقابة على تنفيذ الموازنة..... ٤١
ملاحق..... ٤٧

كلمة وزارة شؤون المرأة

أنه لمن دواعي سروري أن أضع اليوم بين أيديكم، «الدليل العملي لإعداد موازنات مستجيبة للنوع الإجتماعي»، والذي تم تطويره بدعم من التعاون الإيطالي ضمن مشروع ويلود ٢.

وفي هذا الإطار، نؤكد على أهمية دور المرأة الفلسطينية التي شاركت ومنذ البداية الرجل الفلسطيني جميع مراحل الحياة، والتي إستطاعت بعزيمتها وإرادتها الصلبة تحدي كل الصعاب الناتجة عن الإحتلال، إبتداءاً من الإنتداب البريطاني على فلسطين إلى الإحتلال الإسرائيلي الذي ما زال جاثماً على صدورنا حتى يومنا هذا، ورغم كل ما واجهته الإ انها إستطاعت ان تشكل الركيزة الاساسية في عملية البناء والتنمية. ومن أجل هذا لا بد أن تتوافر لديها معطيات إساسية لكي تمكنها من المساهمة بشكل فعال، وهذا ما جاء به هذا الدليل لجسر الفجوات التنموية بين جميع الفئات والطبقات الإجتماعية، ودعم المساواة في حقوق المواطنة، ولتعزيز العدالة الإجتماعية، وكأحد مؤشرات الحكم الصالح والشفافية والمساواة، متضمناً آليات المشاركة المجتمعية في التنمية.

أن وزارة شؤون المرأة ومنذ نشأتها في أواخر العام ٢٠٠٣، وضعت نصب أعينها الهدف الأسمى، بتعميق الإلتزام والإيمان الحكومي بقضايا النوع الإجتماعي من خلال الإحتكام الى مختلف الآليات الوطنية والرسمية الحكومية، وفق ما رسم القانون وبما ينسجم والغرض الذي أنشات من أجله، وفي هذا المضمار قامت بإجراء العديد من الدراسات التحليلية للموازنة العامة من ناحية حساسيتها للنوع الإجتماعي، كما جرى تحليل موازنات عدد من الوزرارات، بجانب تطوير قدرات عدد من الأفراد في المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، إضافة إلى عقد العديد من الورش التثقيفية والتوعوية في مجال الموازنات الحساسة للنوع الإجتماعي، بهدف بلورة وضبط وترتيب الهيكل الوطني والمؤسساتي الحكومي اللازم من أجل ضمان التطبيق الفعلي لدمج قضايا النوع الإجتماعي في الموازنات العامة.

وإنطلاقاً من هذا الإيمان بقضايا النوع وضرورة ترسيخ مبدأ العدالة والمساواة، فقد قامت الوزارة في العام ٢٠٠٩، بإستصدار قرار من مجلس الوزراء بشأن دمج النوع الإجتماعي في عملية إعداد الموازنات، حيث يلزم الدوائر الحكومية بضرورة أن تكون موازنتها حساسة للنوع الإجتماعي. وليس هذا فحسب، بل

وعمدت في العام ٢٠١٢، إلى إستصدار قرار آخر بهذا الشأن، وهو تشكيل لجنة وطنية للموازنات الحساسة للنوع الإجتماعي، هدفها قيادة وتوجيه عملية إعداد موازنات حساسة للنوع الإجتماعي، وإتخاذ القرارات بالشراكة مع المؤسسات ذات العلاقة، لكي يكون قوام تلك الموازنة التخطيط المنظم والجهد الموحد بغية تحقيق الهدف المنشود، وفق منظومة عمل سياساتية وإجرائية تنسجم والالتزام الحكومي بقضايا النوع الإجتماعي.

وللوصول إلى موازنة حساسة للنوع الإجتماعي، فإن الأمر يحتاج إلى مشاركة العديد من الأطراف الحكومية وغير الحكومية، وكذلك يحتاج إلى دليل عملي يساهم في المساعدة على تخطي الفجوات في إعداد الموازنة المراعية للنوع الاجتماعي، والتي تحول دون المشاركة الحقيقية للمرأة في عملية التنمية، ويضعف من منجزاتها وعائداتها على قدم المساواة مع الرجل، أن هذا الدليل أداة لتلبية الإحتياجات الحقيقية للمرأة الفلسطينية المعطاءة، من أجل إنصافها وحل كافة الإشكاليات التي تحول دون حصولها على موقع متساوٍ في المجتمع. حيث يحمل بين طياته العديد من الإجابة على كافة التساؤلات التي تساعد صناع القرار وذوي العلاقة من مؤسسات حكومية وغير حكومية في التعرف على الطرق والخطوات الإجرائية، والتي من شأنها بناء موازنة مستجيبة لقضايا النوع الإجتماعي.

وفي الختام، لا يسعنا أن نتقدم بجزيل الشكر للتعاون الإيطالي على دعمه المتواصل لوزارة شؤون المرأة، ولجميع من ساهم في إعداد هذا الدليل ليكون نبراساً يحتذى به في عملية إعداد الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي، وإخراجه الى حيز الوجود ليرى النور، كمرجعية أساسية في إعداد الموازنات المستجيبة للنوع الإجتماعي، من أجل التقليل من الفجوات الموجودة، وليُعتمد عليه كأساس في عملية إعداد الموازنات وتطوير البرامج والمشاريع، مما يساهم في التحول الإيجابي في ظروف وبيئة عمل المؤسسات بشكل متساوٍ وعادل.

متمنين للمرأة الرفعة والتقدم في كافة القضايا، لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين.

د. هيفاء فهمي الأغا
وزيرة شؤون المرأة

١. المبررات والأهداف

لم يعد دور الدولة في السنوات الأخيرة مقتصراً فقط على تحقيق هدف النمو الإقتصادي فحسب، بل تعداه الى إدارة آثر هذا النمو من خلال مجموعة من الأدوات و السياسات التي من شأنها أن تساهم في توزيعه بعدالة و توظيفه لصالح عامة الناس بإعتبارهم صانعي التنمية و هدفها.

فإذا كان النمو يعني الزيادة المضطردة في الناتج المحلي الإجمالي للفرد، فإن التنمية تعني تحولاً شاملاً في البناء الإقتصادي والإجتماعي والسياسي للمجتمع من أجل توفير حياة أفضل لأفراده.

حيث باتت مواضيع التنمية و حقوق الإنسان و الديمقراطية و الحكم الرشيد تحتل أولوية متقدمة على سلم قضايا المرحلة الراهنة، و ذلك بهدف الوصول الى بنية مجتمعية قادرة على إستثمار كافة مقدراتها ومواردها البشرية. وهذا ما نحتاج إليه تحديداً في واقعنا الفلسطيني، إذ إن الموارد التي نتحكم بها هي ضئيلة جداً، وربما يكون رأس المال البشري هو واحد من أهم الموارد المتاحة والتي اذا وُظفت بالشكل الصحيح، فإنها ستكون مهمة جداً كمفتاح لتحقيق التنمية الفلسطينية التي طالما انتظرناها.

وحتى يستثمر هذا المورد بالشكل الصحيح، فلا بد أن يكون هناك إلتزام وطني وفعلي بتحقيق التوازن بين الفئات الإجتماعية المختلفة لتعزيز و تمكين مشاركتهم بالفاعلية المرجوة من خلال إجراء قراءة ومراجعة جادة لقدرات هذا المجتمع و إمكانياته، و مراجعة لآليات بناء خططه و سياساته الإقتصادية والإجتماعية، و توسيع دائرة المشاركة في بناء هذه السياسات و تنفيذها من قبل المجتمع بمختلف فئاته، لإعتبار إن مكونات هذا المجتمع هي النواة والوسيلة الوحيدة لقياس مدى التقدم الحاصل على التوجهات نحو عمليات التطور الإقتصادي والتنمية المستدامة.

ولعل أحد أهم أدوات هذه السياسات تتمثل بالموازنة العامة، كونها تتضمن دلالات إقتصادية وسياسية وإجتماعية متعددة، وتتضمن كذلك تأثيرات مباشرة و غير مباشرة على أوضاع المجتمع وفئاته وشرائحه المختلفة من حيث قدراتهم على الوصول أو الإستفادة من الموارد و الفرص المتاحة،

إضافة للتغييرات التي قد تحدثها على المدى القصير من خلال التغيير الكمي للأوضاع الأقتصادية والإجتماعية القائمة، أو من خلال تغييرات نوعية تتشكل على المدى البعيد، هذه الأهمية للموازنات العامة دفعت بها الى واجهة الإهتمام من قبل الكثير من الباحثين والمؤسسات الدولية لأغراض وأهداف متنوعة، فمنهم من يسعى الى دراسة و تقييم الموازنة من منظور حقوق العمال ومنهم من يحللها من منظور مصالح ذوي الاحتياجات الخاصة، ومنهم من يسعى الى بلورتها بحيث تكون متحسسة للطفل، الا أن معظم التوجهات الشائعة على صعيد العالم تسعى إلى دراسة وتطبيق الموازنة من حيث إستجابتها للنوع الإجتماعي، كون الأخير هو أعم وأشمل من الفئات الأخرى، وذلك لأن الموازنات العامة والمستجيبة للنوع الإجتماعي هي إحدى أهم الادوات الأساسية لسد الفجوات و الفوارق بين مجمل الشرائح الإجتماعية المختلفة.

فهذا النوع من الموازنات يطرح تساؤلات عديدة جديرة بالإهتمام حول مدى تقييم آثار تلك الموازنات من واقع أهدافها و النتائج التي قادت إليها، و قياس الآثر الذي تخلفه هذه الموازنات على أوضاع المرأة و الرجل و ظروفهما في هذه المجتمعات، سواء في مرحلة الإعداد أو التنفيذ، ولهذا، فإن عملية إدماج النوع الإجتماعي في السياسة المالية من خلال الموازنات الحكومية هي مقدمة ضرورية و هامة على طريق إزالة الفوارق بين الرجال و النساء، وتهيئة ظروف أفضل للتنمية المستدامة.

وتكتسب عملية التحول في الموازنة العامة الفلسطينية من موازنة عادية الى موازنة نوع اجتماعي أهمية خاصة وربما فريدة، نظراً للظروف الموضوعية (السياسية والاقتصادية والاجتماعية) التي يعيشها الشعب الفلسطيني. فهذه الظروف خلقت تشوهات بنيوية في الإقتصاد كما في الإجتماع، وأعاقت عملية تنمية الموازنة المستدامة، وخلقت فجوات ملحوظة بين فئات وشرائح المجتمع وبين المناطق الجغرافية، فهذه التحديات والتي يقف في مقدمتها التحدي المزدوج –البطالة والفقر–، لا يمكن مواجهتها بأساليب وسياسات إقتصاد السوق التقليدية، دون تدخلات حكومية، وأبرز ما تملكه السلطة الفلسطينية من هذه التدخلات يتمثل في السياسات المالية العامة التي يعبر عنها سنويا

بالموازنة العامة ، فهذه الموازنة يجب أن لا تكون محايدة تنموياً، بل يجب أن يتم تمثيل حقوق ومصالح كافة الشرائح المجتمعة بشكل متكافىء وعادل ومتوازن، وإذا ما تم تحقيق هذا التكافؤ والتوازن على أساس النوع الاجتماعي، فهذا يعني توازن مجتمعي كامل وشامل.

وفي إطار سعي الحكومة الفلسطينية للتحول الى موازنة النوع الاجتماعي، فقد أقرت في عام ٢٠٠٩ ضرورة الشروع بهذا التحول وشكلت لهذا الغرض لجنة وطنية برئاسة وزارة شؤون المرأة وعضوية جميع الاطراف المعنية بما فيها مؤسسات المجتمع المدني الناشطة في هذا المجال، وبالرغم من مرور وقت طويل على هذا التوجه إلا أن الموازنة العامة الفلسطينية بقيت محايدة للنوع الاجتماعي. وقد يكمن أحد أسباب ذلك الإخفاق في عدم وجود خطة عمل تنفيذية لإنجاز هذا التحول الذي يمنع تبنيها وتنفيذها بشكل رسمي وفعلي، وقد يكون أحد الأسباب أيضاً متمثل في غياب دليل عملى واضح تتبناه الوزارات والمؤسسات الحكومية لمساعدتها في إدماج النوع الاجتماعي في موازناتها.

ويهدف هذا الدليل الى مساعدة صناع القرار و ذوي العلاقة من مؤسسات حكومية و غير حكومية في التعرف على الطرق و الخطوات الإجرائية و التي من شأنها أن توصلنا الى بناء موازنة مستجيبة لقضايا النوع الاجتماعي، ومن الضروري التأكيد أن هذا الدليل هو ميسر للعمل ويفتح آفاق لفهم أوسع للموازنة المستجيبة للنوع الإجتماعي، بمعنى الأدوات والقضايا التي يجب أن تتوافر لإعداد التوازن، وليس نموذج للتطبيق الحرفي، لأن الموازنة لها ظروفها وأوضاعها وإمكانياتها المختلفة لكل وزارة على حدة وبالتالي النموذج لا يمكن أن يستنسخ بشكل حرفي بل هو يشكل حالة معرفية تنويرية يمكن الإستعانة بها لفهم المطلوب لكل وزارة على حدة.

٢. أساسيات في الموازنة العامة

ما هي الموازنة؟

الموازنة = السياسة المالية للدولة

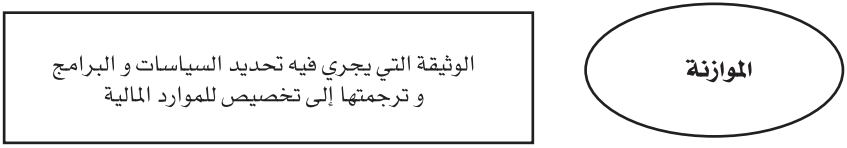

فهي برنامج تخطيطي يعد من سنة إلى أخرى بحيث يعكس التطورات على الأداء المالي الحكومي وعلى الأداء الإقتصادي الكلي من جهة ، و ترسيخ التوجهات و السياسات الإقتصادية والإجتماعية المستقبلية من جهة أخرى.

وهي أيضاً بمثابة أداة الحكومة في تنفيذ خطط التنمية على إختلاف أنواعها وأحوالها .

وتضم الموازنة برامج عمل الحكومة للفترة المقبلة، حيث تقوم السلطة التنفيذية بإعداد الموازنة في مراحل منتظمة و ترفعها إلى البرلمان لإقرارها مرة في السنة، حيث تهدف الموازنة بشكل رئيسي إلى إرساء الاستقرار الإقتصادي الكلي و إعادة توزيع الإيرادات و تخصيص الموارد المالية لعدد من الوظائف العامة (النفقات).

وتهدف الحكومة من خلال وضع الموازنات الى تحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسية و المميزة و هي:

- توزيع الموارد بما يتماشى مع مبدأ الكفاءة : يتعلق هذا الدور للموازنة بقيام الحكومة بدور المنتج للسلع العامة و التي يفشل السوق بإنتاجها كالمنتزهات، و شق الطرق و مهام الدفاع و ما الى ذلك ، كما تقوم الحكومة كذلك بدور المنظم حيث تقوم بسن القوانين المتعلقة بدعم بعض النشاطات و فرض الضرائب الى نشاطات أخرى.
- توزيع الدخل بما يتماشى مع مبدأ العدالة : يتعلق هذا الدور في الغالب بجانب الإيرادات من الميزانية، حيث يتم تصميم نظام ضريبي يعتمد على إيرادات تتناسب بشكل أو بأخر مع الدخل.
- تحقيق الإستقرار الإقتصادي: يتم ذلك عن طريق وضع موازنات تتلائم مع متغيرات الإقتصاد الكلي و هي إعتبارات البطالة و التضخم و النمو الإقتصادي.

متى تحقق الموازنة أهدافها بنجاح؟

تتحقق أهداف الموازنة المنشودة في حال:

- إرتفاع منسوب الممارسة الديمقراطية في نظام الحكم السياسي.
- تحسين مستوى متانة و جاهزية البناء التنظيمي و المؤسسي لأجهزة الحكم الإدارية التنفيذية حيث إن تخصيص الموارد المالية ليس شرطاً كافياً لنجاح المشاريع أو الأنشطة، و إنما لا بد و أن تدار هذه الموارد بالكفاءة الفنية و الفاعلية المهنية العالية لضمان إستخدامها الأمثل.
- ربط الموازنة بالخطط الإستراتيجية بحيث تصبح الموازنة أداة تنفيذية لتحقيق أهداف تلك الخطة.
- التكامل في صلاحيات الأجهزة التنفيذية في ضبط إدارة الموازنة بمراحلها المختلفة و كذلك درجة مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في مناقشات إبعادها و هياكلها و تأثيراتها المحتملة.
- المتابعة و الرقابة على تنفيذ بنود مشروع الموازنة و قياس الإنحراف الحاصل ما بين المخطط و المنفذ و السعي لتخطيه في مشروع الموازنة اللاحق.

أسس إعداد الموازنة :

أولاً : التقسيم الإداري

و هو أن تعرض أرقام الموازنة و بنودها على مستوى إيرادات و نفقات.

نفقات	إيرادات
- نفقات جارية: الرواتب و الأجور و النفقات التشغيلية و التحويلية (النفقات الدورية والمتكررة) - نفقات رأسمالية و تطويرية: الإنفاق الذي يسهم في تحقيق التنمية الإقتصادية و الإجتماعية من حيث مشاريع البنية التحتية و المشاريع الإنتاجية و بناء المدارس و المستشفيات و غيرها .	- إيرادات جارية عادية: و هي الإيرادات الدورية و المتكررة و التي تأتي من الضرائب المباشرة و الغير مباشرة. - إيرادات إستثنائية: و هي التي تأتي بشكل مختلف سنة بعد سنة و غير محددة مثل الإعانات والمنح و فائض المشاريع العامة الإنتاجية والخدماتية و رسوم بيع الخدمات العامة.

ثانيا: التقسيم الوظيفي:

يفيدنا هذا التقسيم على التعرف الى ما هية الأنشطة و القطاعات الاقتصادية و الاجتماعية التي يتم الإنفاق عليها .

مثل: الصحة / الداخلية / التعليم / الشؤون الاجتماعية / الاقتصاد / الاشغال العامة و غيرها من القطاعات.

فهذا التقسيم يفيدنا كثيراً في تحليل مشروع الموازنة العامة حيث أنه يمكننا من معرفة ما يلي:

أنماط (أشكال) الموازنة:

- موازنة البنود: هو تقسيم جهات و بنود الإنفاق، كل بند على حدة ، مع المخصصات المالية له، و هي دائماً ما يتم التعبير عنها بأرقام صماء لا تعبر عن أي نهج او تصورتنموي (هذا النوع من الموازنات هو المتبع إعداده في فلسطين)
- موازنة البرامج و الأداء: تتكون من مجموعة أساليب (برامج و مشاريع و أنشطة) التي بواسطتها تمكن من تنفيذ أهداف الموازنة.
- موازنة التخطيط و البرمجة: ترتبط أساساً بأهداف محددة يتم تحقيقها على مدى يزيد عن سنة، و تنظر إلى البرامج و الأنشطة الحكومية و القرارات على إنها مجرد وسائل يمكن المفاضلة فيما بينها فالمهم هو تحقيق الأهداف.
- الموازنة الصفرية : تفترض عدم وجود آية مخصصات أو خدمات في البداية و يعمل من أجل الحصول على مجموعة من النتائج أو المخرجات، مع الأخذ بعين الإعتبار الحد الأدنى للتكلفة ، و بالتالي يجب أن يضع المعدون أهدافاً و برامج مبررة للحصول على مخصصات دقيقة.
- الموازنة المستجيبة للحقوق الإقتصادية والإجتماعية لجميع فئات المجتمع بعدالة وتكافؤ وخصوصاً فئتيّ الذكور والإناث. وهذه الموازنة تُعرف بموازنة النوع الاجتماعي.

٣. لماذا موازنات النوع الاجتماعي؟

بعد إنعقاد مؤتمر الأمم المتحدة الدولي الرابع حول قضايا المرأة في بكين في عام ١٩٩٥، بدأ إهتمام العديد من المنظمات الدولية و الإقليمية و حكومات الدول ينصب على بُعد جديد في العلاقة بين الموازنات و التنمية، الا وهو تعميم النوع الاجتماعي في عملية التنمية من خلال نقطة البداية و هي الموازنات، و قد شكلت تجربة أستراليا الأولى في منتصف الثمانينيات على هذا الصعيد، أساساً لإنطلاق المزيد من المبادرات الدولية و الإقليمية و الوطنية التي تستهدف إحداث تغيير جوهري في

منهج إعداد الموازنات التقليدي، هذا المنهج المستند الى التفكير الإقتصادي التقليدي لصالح منهج أخر يعطي عامل النوع الإجتماعي وزناً أكبر في الإدارة المالية العامة. فكما هو معروف، فإن المنهج التقليدي لإعداد الموازنات و تنفيذها لا يقيم وزناً يذكر للفوارق القائمة بين النساء و الرجال من الحقوق و الإحتياجات و المسؤوليات و الإمكانيات، وعليه فإن هذا المنهج يظهر و كأنه «محايد تجاه النوع الإجتماعي» و قد أكسبه ذلك خاصية باقي النماذج الإقتصادية التي تفترض تماثل إحتياجات جميع أفراد المجتمع بغض النظر عن مواقعهم الإقتصادية و الإجتماعية، و بالتالي فهي تتجاهل أي فوارق في الإحتياجات بين الرجال و النساء.

نسبة الإنفاق المخصص لدعم الإستهلاك و المشاريع. و من بين أوجه الدعم تلك المخصصات لدعم بعض أسعار السلع كالمياه و الكهرباء و البترول و الغذاء.

النتيجة التحليلية له: و هذا الإنفاق يجب أن نكون واعيين جداً له لأنه لا يدلل على القدر الذي نخدم به المواطن فقط ولكن أيضاً يمكن أن يؤدي الى تعدي الحدود المثلى للإستهلاك و يتعود المواطن على إستهلاك السلع بغير سعرها الحقيقي.

النسبة من الإنفاق العام المخصصة لرأس المال المادي و المقصود هنا الإستثمار بمرافق البنية التحتية الإساسية كالطرق و سكك الحديد و الطاقة الكهربائية والغاز والمياه.

النتيجة التحليلية لها: كلما إزدادت هذه النسبة كلما أدت إلى زيادة إنتاجية القطاع الخاص و إنخفاض تكاليف تشغيله و من ثم زيادة المردود الإقتصادي.

نسبة الإنفاق العام على رأس المال البشري، و تشمل هذه الناحية الإنفاق التعليمي والصحي والرفاه الإجتماعي.

النتيجة التحليلية لها : كلما إزدادت هذه النسبة أدت الى إرتفاع الإنتاجية للقوى العاملة و هذا يؤثر بدوره إيجابياً في أرباح القطاع الخاص و أرتفاع قدراته التنافسية

و لهذا السبب فقد جاءت الموازنة من منظور النوع الإجتماعي لكي تحلل تأثير الموارد المخصصة في الموازنة العامة على كل من الرجال و النساء، في مراحل العمر المختلفة ، والفئات الإجتماعية المختلفة، و التوزيع الجغرافي في مناطق الدولة المختلفة.

وبهذا يكون الهدف الرئيسي لموازنة النوع الإجتماعي هو:

تشخيص الفجوة بين السياسات المعلنة و بين الموارد التي يتم تخصيصها لتنفيذ المشاريع و الخطط التنموية، و ضمان أن تكون الإيرادات العامة يتم إنفاقها بشكل يراعي العدالة الإجتماعية و التكافؤ حسب النوع الاجتماعي.

فهي تطرح تساؤلات مشروعة عديدة حول أثار تلك الموازنات على أوضاع المرأة و الرجل و ظروفهما في المجتمع ، سواء في مرحلة الإعداد أو التنفيذ.

ما هي أهمية الموازنة من منظور النوع الاجتماعي؟؟

تستمد موازنة النوع الإجتماعي أهميتها في إنهاء وسيلة لجسر الفجوات التنموية بين جميع الفئات و الطبقات الإجتماعية و دعم المساواة في حقوق المواطنة، و تعزيز العدالة الإجتماعية، وكأحد مؤشرات الحكم الصالح و الشفافية و المساءلة وكإحدى آليات المشاركة المجتمعية في التنمية، إن جسر هذه الفجوات يقود ليس فقط الى العدالة الإجتماعية، وإنما ايضاً يساهم في عملية تنموية أكثر نجاعة وفاعلية، لإستغلال الموارد ولتحقيق أفضل النتائج التنموية.

فالموازنة المستجيبة للنوع الإجتماعي

تعني

بناء هيكل الموازنة بشكل يحقق تكافؤ الفرص و العدالة بين مختلف فئات المجتمع و أفراده رجالاً و نساء و أولاد و بنات، و ذلك من خلال إعادة جدولة الأولويات على صعيد النفقات و مصادر الإيرادات من أجل دفع هذه العدالة الإجتماعية إلى الأمام.

و هذا يعني:

- تحديد وفهم إحتياجات كل نوع إجتماعي (ذكور وإناث) على حده.
- وضع الخطط و السياسات و البرامج التي تستجيب لإحتياجات كل نوع.
- الوصول إلى توزيع عادل للموارد المالية المتاحة حسب إحتياجات وتوقعات وطموحات كل نوع من خلال إعادة ترتيب أولويات الإنفاق للوصول إلى حالة من التكافؤ والإنصاف على أساس النوع.
- التأكد من الفرص المتساوية للجميع للوصول الى الموارد والمصادر المتاحة في المجتمع وما تقدمة الدولة من إمكانيات.

ولكن موازنات النوع الاجتماعي لا تعني:

- إعداد موازنة منفصلة للذكور وأخرى للإناث.
- توزيع متساوي (٥٠٪ و ٥٠٪) للموارد المالية بين الإناث والذكور.
- تخصيص موارد موجهَّه فقط للاناث إلا في بعض الحالات (التمييز الإيجابي).

النتائج المتوقعة من الموازنة المستجيبة للنوع الإجتماعي:

١. تضيق الفجوات بين الرجال والنساء بالنسبة لإحتياجاتهم العملية والإستراتجية.
٢. وصول عادل للمصادر حسب إحتياجات النوع الإجتماعي.
٣. إستخدام فعال للمصادر وصولاً للمساواة بين الفئات المجتمعية المختلفة.
٤. إعادة تحديد الأولويات بحيث تعطى المساواة على أساس النوع الإجتماعي أهمية خاصة في مشروع الموازنة.

٤. كيف يتم الوصول الى موازنة مستجيبة لقضايا النوع الاجتماعي؟

١,٤ خطوات إدارية تحضيرية:

- ✓ تبني وزارة شؤون المرأة بصفتها الجهة المسؤولة عن تعميم النوع الإجتماعي في الخطط والسياسات العامة لمبادرة تهدف الى إعداد «دليل أو وثيقة مرجعية لأسس وإجراءات عمل لتعميم النوع الإجتماعي في خطط وسياسات وبرامج الوزارات»، ويجب أن يتم إقرار هذه الوثيقة من قبل مجلس الوزراء بقرار رسمي يُصبح ملزماً لجميع الجهات الحكومية، وبدون هذه الوثيقة تبقى عملية تعميم النوع الاجتماعي في الخطط والسياسات الحكومية مزاجية وإنتقائية وغير موحدة، كما إن هذه الوثيقة تخدم غرض تقييم وتدقيق هذه الخطط من حيث درجة إستجابتها للنوع الإجتماعي سواء من قبل وزارة التخطيط أو من قبل الجهات المعنية الأخرى في المجتمع المدني.
- ✓ إستناداً الى هذه الوثيقة، قامت وزارة شؤون المرأة ووزارة التخطيط بمراجعة الخطط والسياسات والبرامج للوزارات الحيوية للتأكد من إستجابتها للنوع الإجتماعي، لأنه لا يمكن الحديث عن موازنة مستجيبة للنوع الاجتماعي GRB الا إذا تم وضع خطط وسياسات

مستجيبة للنوع الإجتماعي GRP. فالموازنة هي أحد أهم المخرجات الرقمية للخطط والسياسات، فطالما بقيت الخطط والسياسات محايدة تجاه النوع الإجتماعي تبقى الموازنة كذلك بغض النظر عن الجهود الفنية التي تُبذل على هذا الصعيد.

- ✓ بتعميم من وزارة شؤون المرأة، إعتماد كل وزارة رسمياً لفريق النوع الإجتماعي أو تفعيل وحدة النوع الاجتماعي، على أن يكون منسق الفريق أو مسؤول الوحدة عضواً فاعلاً في لجنة الموازنة، ومن مهام هذا الفريق التأكد من أن خطة الوزارة والساسيات المستندة لها هي مستجيبة للنوع الإجتماعي حسبما تنص عليه الوثيقة المرجعية، ومن مهامها أيضاً تطوير قاعدة بيانات في كل وزارة مصنفة على أساس النوع الإجتماعي.
- ✓ قيام وزارة المالية بتعديل بلاغ ونماذج الموازنة المستخدمة لتصبح مستجيبة لمتطلبات تعميم النوع الإجتماعي في الموازنة.
- ✓ ضرورة تصميم وتنفيذ برنامج تدريب لكبار مسؤولي الوزارات – على مستوى وكيل الوزارة والمدراء العامون المسؤولون عن وظائف التخطيط وإدماج النوع الاجتماعي- لرفع وعيهم بموضوع الموازنات أولاً، وإدماج النوع الاجتماعي فيها ثانياً. ويفضل أن يتم تنفيذ هذا البرنامج بالشراكة بين وزارات المالية وشؤون المرأة والتخطيط. ويتم تصميم وتنفيذ هذا البرنامج بالتنسيق والشراكة بين مؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة كجهة تملك الخبرة الفنية والفريق الوطني لجندرة الموازنة برئاسة وزارة شؤون المرأة ووزارة المالية.

ويجب التأكيد على مبدأ التدرج في التحول لموازنة النوع الإجتماعي بحيث يتم إختيار وزارة أو أكثر وفق أهميتها (مثلاً وزارتي التعليم والصحة) لتشكل نموذج إختباري لإعداد موازنة مستجيبة للنوع الاجتماعي، وقد يكون مفيداً أيضاً أن يتم العمل على برنامج واحد في كل من هاتين الوزارتين وإعداد موازنتهما على أساس النوع الإجتماعي ، وهكذا يتم الإنتقال من وزارة لأخرى أو من برنامج لأخر حتى يكتمل التحول بالموازنة الى نمط مستجيب للنوع الإجتماعي.

٢,٤ - التخطيط المستجيب للنوع الإجتماعي:

قبل عرض الخطوات العملية الأساسية للوصول الى موزانة مستيجبة للنوع الإجتماعي من الضروري التأكيد على المبدأ القائل: إن عملية الوصول لموازنة مستجيبة للنوع الاجتماعي، يجب أن تبدأ اولاً بتخطيط مستجيب للنوع الإجتماعي، بمعنى أن الموزانة في المحصلة النهائية هي نتاج تخطيط لإحتياجات الدولة المختلفة في القطاعات المختلفة، وعملية تحديد الموزانات بالأرقام والحسابات تأتي محصلة لتحديد هذه الإحتياجات، وبالتالي إذا قمنا أساسا بعلمية التخطيط المستجيب للنوع الإجتماعي، فإننا بالضرورة سنحول الموزانات العادية الى موزانات مستجيبة للنوع الإجتماعي.

وعلينا أن نتذكر دائماً البديهية التالية: موزانة مستجيبة للنوع الإجتماعي تبدأ اولاً في تخطيط مستجيب للنوع الاجتماعي.

كيف نعد خطة مستجيبة للنوع الاجتماعي؟

إن إعداد الخطة هي ذات مستويين، الأول: على مستوى الخطة الإستراتيجية والتي تحوي بالأساس مجمل الخطط القطاعية لسنوات محددة بالأغلب تكون ثلاث سنوات، ومن ثم نأتي على مستوى الخطة السنوية للموازنة والمبنية على اساس تحقيق اهداف الخطة الاستراتيجية في نهاية السنوات المعنية. وبالتالي فإن اعداد الموزانة ليست مقصورة على فريق المالية في اية وزارة، بل هو بالدرجة الاساسية هو متشعب التخصصات من البرامج ، والتخطيط ، والمالية.

وعليه فإن الخطة السنوية للعمل هي غير منفصلة ولا بأي شكل من الاشكال عن الخطة الاستراتيجة، بل تأتي مبنية على ما تريده وما انجز منه، والذي ما زال ينتظر التنفيذ.

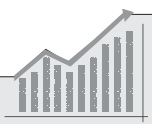

وفي هذا الدليل سنركز على الخطة القطاعية النابعة من الخطة الاستراتيجية، مفترضين افتراضا، ان الخطة الاستراتيجة اساسا بنيت على احتياجات النوع الاجتماعي، وتشكل نقطة ذهاب واياب لعملية التخطيط والتقييم.

وهنا أولى الخطوات التي منها سننطلق للتخطيط، تقييم ما تم انجازه لكي نتجاوز الاخفاقات او السلبيات، ونبني على الانجازات والايجابيات.

خطوات اعداد خطة مستجيبة للنوع الاجتماعي

✓ **انجاز التقرير السنوي لمعرفة الانجازات والاخفاقات للعام السابق:**

مثال: يرد في التقرير السنوي السابق لوزارة الصحة، ان من اهداف الوزارة زيادة عدد المستشفيات بما يتلائم مع الزيادة السكانية، والحاجة الى خمس مستشفيات منها اثنتين في المحافظات الجنوبية واثنتين في المحافظات الشمالية وواحدة في الوسط، وقد تم حتى اعداد التقرير تنفيذ ثلاث فقط.

على ضوء ذلك علينا البحث عن اجوبة للاسئلة التالية والتي لها علاقة بمنظور النوع الاجتماعي:

- هل تم تنفيذ الخطة بناء على تحديد اولويات الاحتياجات للمناطق(والتي تحدد بناء على احصائيات تشمل السكان والامراض، والخصوبة، وعن طريق مسح للخدمات الصحية المقدمة في المنطقة او المحافظة، ونوعها حكومي او غيره.
- وهل تم دراسة احتياجات النساء واخذت بالاعتبار من مؤسسات الرعاية الصحية للنساء والاطفال. وهل روعي في تصميم المستشفى هذه الحاجات وخاصة الحفاظ على خصوصية النساء في غرف المستشفى.

اسئلة كثيرة تحتاج لاجابات وعلى ضوئها ننتقل للخطوة التالية:

- ✓ **تحديد بناء على التقرير السابق الاهداف المركزية التي سيتم العمل عليها للعام الذي يتم اعداد الموزانة له:**

بمعنى تعديلا لخطة السابقة ان دعت الحاجة و تنفيذ ما تبقى مع اضافة الاحتياجات الجديدة للسنة الحالية او المقبلة. وكل هذه ليست بمعزل عن الخطة الاستراتيجية الموضوعة اساسا والتي من المفترض ان تجيب عن حجم الاحتياجات لآنها مبنية وفقا لذلك.

من هذه اللحظة من الضروري ان يكون هناك عين فاحصة ومدققة وحساسة لكافة القضايا المتعلقة بالنوع الاجتماعي ، لكي تكون الاهداف الموضوعة هي بالاساس اهداف تسعى لجسر الفجوة الجندرية في العملية التنموية، هذه العين الفاحصة تساعدنا على التأكد باستمرار من صحة اهدافنا الموضوعة، والعمل على تعديلها وموائمتها لقضايا النوع الاجتماعي في كل مرحلة من مراحل التخطيط.

ولكي يتم التحقق من صحة الاهداف التي سيتم العمل عليها. من الضروري العمل على :

- دراسة وتحليل مؤشرات القياس الاحصائية والفنية، والتي تتناسب مع عمل الوزراة وبرامجها المختلفة.

مثال١: وزراة الشؤون الاجتماعية تحتاج لدراسة المؤشرات الاحصائية المتعلقة بعملها من السكان ومعدلات الزيادة السنوية وتوزيع الفئات العمرية، ذوي الاعاقة، الفقراء وخط الفقر، سوق العمل ، الحد الادنى للاجور،.. الخ من الاحصائيات ذات العلاقة، ولكن هذه الاحصائيات يتم النظر لها من احصائيات المرأة والرجل الصادرة عن الجهاز المركزي للاحصاء ، اي ليس فقط الارقام العامة المطلوبة، ولكن الارقام التي تظهر الفجوات بين المرأة والرجل في المجتمع. وهذه الاحصائيات مفيدة لوزارة الشؤون الاجتماعية على اعتبار ان دورها الاساسي يعمل على تحسين ودعم وتمكين

الفئات المهمشة من فقيرة، وذوي اعاقة، واوضاع اجتماعية صعبة. وبالتالي احصائايت التي تظهر الوضع المعيشي للناس هي المطلوبة.

مثال٢: وزراة التعليم: تحتاج لدراسة المؤشرات الاحصائية ذات العلاقة بالالتحاق بالتعليم، بالزيادة السنوية للسكان، بالتقسيم الجغرافي للزيادة السنوية، بنوع التخصصات، بسوق العمل وما يتعلق بمشاركة النساء والقطاعات المختلفة للسوق،.. الخ. وهي احصائيات مفيدة لوزارة التعليم والتي من خلالها يمكن معرفة الحاجات التطويرية للمناطق المختلفة وافتتاح المدارس، والتخصصات المفيدة والتي تساهم في ايداد فرص عمل.

- وعلى ضوء الاحصائيات والدراسة يتم تحديد احتياجات النوع الاجتماعي المرتبطة بعمل الوزارة:

مثال ١: تظهر الدراسات ان احدى الاشكاليات الاساسية التي تواجه المتعلمات في فلسطين هي البطالة والناتجة بالاساس ليس في معدلات الخريجات المرتفعة ولكن في نوعية التخصص حيث تتواجد النساء اكثر في مهنة التعليم بينما لا نراها بقوة في تخصصات مهنية، وبالتالي ينتصب السؤال ما المطلوب من الوزارة وما تحتاجه النساء فعلا فيما يتعلق بتحديد التخصص للخروج من مأزق البطالة. وهذه قضية مركزية لها علاقة بالتوجهات الاجتماعية حول مكانة المرأة، ولكن ايضا هذه التوجهات تعكس مفسها لاحقا على سوق العمل. وبالتالي من الضروري التعامل معها بجدية.

مثال ٢: يوجد لدينا مشكلة تتسع، فيما يتعلق بسرطان الثدي للنساء، وتظهر الدراسات ان النساء تحجم عن الكشف المبكر لسرطان الثدي، لعدة اسباب منها عدم المعرفة بوجود مراكز فحص، وتكلفة الفحص، وعدم توفره في كافة المناطق،..وبالتالي ينتصب السؤال ما المطلوب لتجاوز هذه المشكلة، وكيف سيتم التعامل معها اي وضعها ضمن اولوية ام لا، من هو المكلف اكثر الوقاية ام

العلاج؟.

وبعد تحديد يهذه الاحتياجات، يتم مقارنتها مع الاهداف الموضوعة وتعديلها اوتكييفها بما ينسجم مع واقع الحال الحقيقي وما تم انجازه وما ينتظر الانجاز.

اخيرا يتم وضع خطة عمل وتحديد احتياجاتها المادية واللوجستية والكادر المنفذ، واحتساب التكلفة ومن ثم يتم ترجمتها لموزانة.

هنا سيبرز السؤال التالي: ولكن الموارد المالية محدودة ، او متغيرة حسب الظروف الاقتصادية والمساعدات الدولية، وبالتالي كيف سيتم التنفيذ؟

الجواب: يكمن في مفهوم الموازنة واعدادها عبر تنظيمها وفق الاولويات والاحتياجات الاهم. قد تبرز لدينا احيتاجات عديدة وكبيرة، وهذا متوقع ، فالسلطة ما زالت حديثة العهد وهذه السنوات القصيرة، اضافة للكثير من الامور لم تفلح في تقلص حجم الكثير من المشاكل، وبالتالي تبرز احتياجات عديدة، ولآن فترة الموزانة محدودة والامكانيات محدودة، فإن افضل طريقة لانتاج الفائدة القصوى هي ترتيب الاحتياجات وفق الاهم، ثم المهم. وفي ترتيبنا هذه علينا ادراك ان احيانا بعض البنودفي الخطة تحتاج لآكثر من دورة موازنة لانجازها.

ملاحظة للإهتمام:

ان الاستجابة للنوع الاجتماعي لا يعني فقط وضع الاحصائيات او توجيه البرامج مناصفة للنساء والرجال/ الاناث والذكور، بل هي تحسس لاحتياجات كل طرف على حدى، والتعامل مع احتياجات كل منهما . فاحتياجات النساء تختلف عن احتياجات الرجال،

مثال١: كل منا يسعى للخصوصية، الرجال والنساء، ولكن يتضاعف الاحساس بالحاجة

للخصوصية للنساء اكثر في الاماكن الصحية مثل المستشفيات خاصة في اقسام الولادة، حيث تتعرض النساء الى حالة انكشاف كبير، ومن هنا فإن احتياجات النساء فيهذه الحالة لتأمين اكبر قدر من الخصوصية مطلوب وهذا يتجلى بتركيبة القسم وتقسيمه الداخلي وعلاقته بالاقسام الاخرى بالمستشفى...الخ من الامور التي يجب مراعاتها عند تصميم او استحداث او صيانة الاقسام وهنا علينا تخصيص مستشفيات.

مثال ٢: ان افتتاح مدرسة يأتي استجابة للزيادة الطبيعية في السكان، ولكن ايضا يأتي لتطوير وتحسين نوعية التعليم منم حيث شمولها كافة السكان، ان احتياجات المناطق الجغرافية المختلفة بعمنى المهمشة والفقيرة تختلف عنها في المناطق التي يصلها الكثير من الخدمات خاصة التعلمية وحيث فرص الاختيار وفرص الوصول للتعليم اعلى بكثير من المناطق المهمشة، هنا علينا ان نصب الجهود.

التحليل القطاعي

الهدف:تشخيص الحاجات التنموية القائمة على اساس النوع الاجتماعي.

المطلوب: بيانات مفصلة حسب النوع الاجتماعي في القطاع الذي نود تحليله.

اجراء التحليل: ان تقوم كل وزارة بتحليل وصفي للبيانات المفصلة حسب النوع الاجتماعي للقطاع الذي تتبع له، لكي تتوصل الى التعرف على احتياجات و فجوات النوع الاجتماعي قبل اعداد بلاغ الموازنة.

و حتى تتم هذه الخطوة بنجاح فلا بد ان نجيب من خلال عملية التحليل على الاسئلة التالية:

١) ما هي قواعد النوع الاجتماعي السائدة في هذا القطاع؟(أي تقسيم أدوار النوع الاجتماعي)

٢) ما هي إهتمامات كل من الرجل و المرأة في هذا القطاع؟

٣) ما هي إحتياجات كل من الرجل والمرأة في هذا القطاع؟

٤) ما مدى التحكم و الوصول للمصادر ان كان للرجل او للمرأة في هذا القطاع؟

٥) من المسؤول عن اتخاذ القرار في هذا القطاع، ان كان على مستويات هذا القطاع المختلفة؟

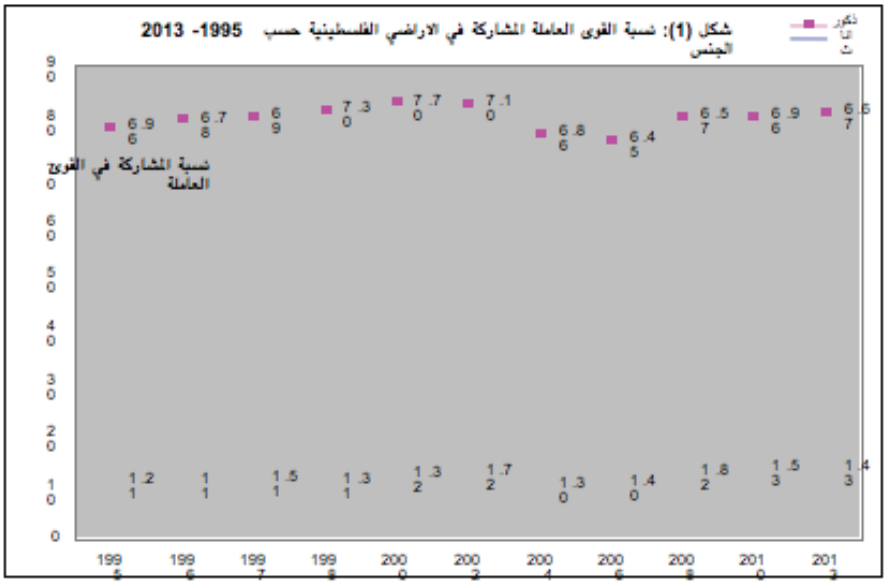

٦) ما هي فجوات النوع الاجتماعي في هذا القطاع؟

و من خلال الاجابات لهذه الاسئلة نستطيع التوصل الى عدد من المشاكل و الثغرات التي تعيق تحقيق العدالة الاجتماعية ما بين الرجل و المرأة. و هذا هو بالتحديد ما نود الخروج به من الخطوة الاولى

قطاع العمل مثالاً

سنتناول في هذا الصدد مثالا واحدا مرورا بجميع الخطوات التي من شانها ان توصلنا الى موازنة متحسسة لقضايا النوع الاجتماعي، و سيكون مثالنا حول قطاع العمل و المسؤولة عنه وزارة العمل، و مرورا ايضا بمراحل اعداد الموازنة حسب قانون تنظيم الموازنة الفلسطيني لعام ١٩٩٧. ويمكن لهذا المثال أن يتم استخدامه أيضا في قطاعات ووزارات أخرى.

ملاحظة هامة:

هذا المثال يترافق مع المعطيات الواقعية في مراحل اعداد الموازنة الفلسطينية و لكن ما هو افتراضي هو ادخال الخطوات العملية للموازنة الحساسة للنوع الاجتماعي على هذه المراحل. و ذلك بهدف تقديم نموذجا واقعيا لصناع القرار و للمؤسسات و الاشخاص العاملين والمهتمين في هذا المجال.

معطيات افتراضية للمثال:

بالاستناد الى قرار مجلس الوزراء الفلسطيني و الذي يقضي بالعمل على اعداد موازنة متحسسة للنوع الاجتماعي حيث الزم القرار كل وزارة بتنفيذ الخطوات العملية و التي من شأنها ان تفضي الى ان تقدم كل وزارة برنامجا ماليا سنويا متحسسا لقضايا النوع الاجتماعي و ذلك مرورا بمراحل

اعداد الموازنة.

و عليه فقد قامت وزارة العمل في مرحلة التحضير لاعداد الموازنة بما يلي:
في المرحلة الاولى لمشروع الموازنة الفلسطيني (مرحلة التحضير و الاعداد): ان عملية التحضير و الاعداد هي عملية ادارية بحتة تختص بها السلطة التنفيذية، حيث تقع على مسؤوليتها تحقيق اهداف المجتمع الاقتصادية و السياسية و المالية من خلال تجنيد الحكومة كافة الامكانات المادية الضرورية لتنفيذ برامجها و سياستها و القيام بوظائفها.

التدخل المطلوب

و التزما بقرار مجلس الوزراء و لاتمام المرحلة الاولى و اهدافها فقد قامت وزارة العمل من خلال الادارة العامة للتخطيط و السياسات بتحليل بيانات قطاعها و المفصلة على اساس النوع الاجتماعي، و ذلك من خلال البيانات الواردة اليها من الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني ومن خلال تحليلها لتلك البيانات فقد تم استنتاج الثغرات و المشاكل الاساسية التالية(انسجاما ما الاسئلة المطروحة في الخطوة الأولى للإطار النظري حول الوصول الى موزنات مستجيبة للنوع الاجتماعي):

١) **مشاركة النساء في القوى العاملة** :ان نسبة مشاركة النساء الفلسطينيات في القوى العاملة مقارنة مع بعض الدول المحيطة تحتل ادنى نسبة. كما ان هنالك فجوة كبيرة ما بين الرجل و المرأة من حيث معدل مشاركة المرأة في القوى العاملة.

و ذلك بالاستناد على المعطى التالي:

٢) **تعليم المرأة و سوق العمل:** خلال السنوات الماضية زاد عدد النساء اللواتي دخلن الى سوق العمل، الى ان هذه الزيادة لم يصحبها زيادة في فرص العمل المتاحة لكل من النساء و الرجال على حد سواء. و هذا قد يوصلنا الى نتيجة مفادها ان النساء غير المتعلمات اكثر عرضة للانكشاف و فقدان العمل من النساء المتعلمات.

كما ان ارتفاع نسبة المتعلمات ليس بالضرورة ان يؤدي الى زيادة مشاركتها في القوى العاملة و الذي قد يعود لعدد من الاسباب اهمها :

- عدم توفر فرص عمل متاحة للافراد .
- ارتفاع نسبة النساء الخريجات من الجامعات مقارنة مع الرجال و تركز هؤلاء الخريجات بتخصصات معينة لا يحتاج اليها السوق.
- النظرة النمطية لادوار المرأة و الرجل.

٣) **توزيع العاملات حسب المهنة**: تعمل المرأة في عدد اقل من المهن التي يعمل بها الرجل و تتوفر لها فرص وظيفية اقل بالنظر الى الفوارق في التعليم و الخبرة. و تتركز المرأة بشكل كبير في فئتين: الاولى تضم المتخصصون كالتعليم، الصحة، و العلوم الطبيعية حيث بلغت نسبتهن ما يقارب ٤٢٪

وتتركز المرأة بشكل متوسط ضمن فئة العاملون في الخدمات و الباعة في الاسواق و تشكل نسبتهن ٩,٩٪. و في مراكز صنع القرار و الادارة العليا فما زالت نسبة تمثيلهن قليلة جدا و هي اقل المهن التي تتواجد فيها المرأة اذ بلغت ٢,٥٪و ذلك بالاستناد على المع طى التالي:

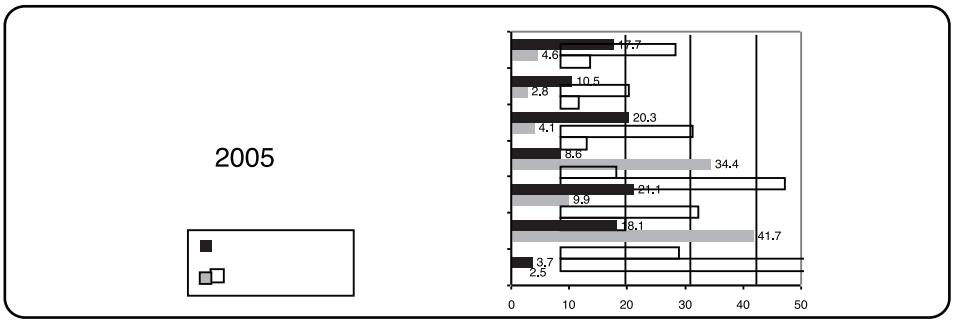

٤) **توزيع العاملات حسب النشاطات الاقتصادية**: انحصار اكثر من نصف النشيطات اقتصاديا

في قطاع الخدمات حيث انه يشكل خيارا اجتماعيا مقبولا للنساء لانه يضمن لهن ساعات عمل يومية مناسبة و لا تتعارض مع دورهن الإنجابي و دورهن في رعاية الأسر و القيام بالأعباء المنزلية، بالإضافة لأجازات مناسبة. و من ثم يتلوه المشاركة في قطاع الزراعة و الذي يشارك به ما يقارب ثلث النشيطات اقتصاديا و بالتالي فان هنالك من خلال في توزيع النساء على القطاعات الاقتصادية.

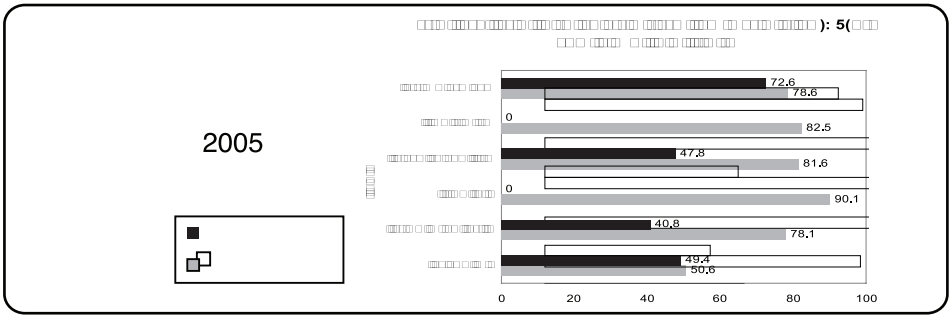

و ذلك بالاستناد على المعطى التالي

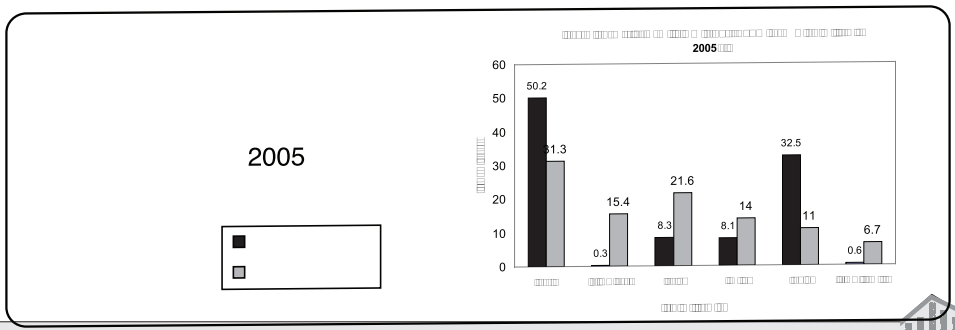

٥) **فجوة الأجور للمرأة في سوق العمل:** على الرغم من مبدأ الاجر المتساوي عن العمل المتساوي قد ادخل في تشريعات العمل الفلسطيني. الا اننا نجد ان معدل الاجرة اليومية كمجموع عن كل القطاعات للرجل ٧٩,٨شيكل بينما للمرأة ٦٧,٨شيكل. و اذا نظرنا على مستوى كل القطاعات الاقتصادية لوجدنا ان معدل اجر الرجل هو اعلى من المرأة بمستويات كبيرة في كثير من القطاعات.

و ذلك بالاستناد على المعطى التالي:

استنتاجات التحليل قطاع العمل

هنالك ستة مشاكل اساسية تقف عائق امام تحقيق العدالة الاجتماعية و هي بحد ذاتها تشكل فجوات على اساس النوع الاجتماعي في هذا القطاع تقع تحت العناوين التالية:

١) مشاركة النساء في القوى العاملة
٢) تعليم المرأة و سوق العمل
٣) توزيع العاملات حسب المهنة
٤) توزيع العاملات حسب النشاطات الاقتصادية
٥) فجوة الأجور للمرأة في سوق العمل
٦) البطالة بين النساء

ما سبق على المستوى الاحصائي والذي يجب ان يصاحبه بالضرورة تحليل معمق لما وراء هذه الارقام ، اي من يلعب الدور في هذه الارقام : التخطيط، الثقافة، قلة الموارد المائية...الخ من الاسباب الكامنة مثلا السؤال المطروح لماذا تتجه النساء الى تخصصات تفضي ان يصبحن معلمات وبالتالي يعتاني بطالة نتيجة ازدحام هذا التخصص

وتأتي الخطوة الثانية لكي نرى تأثيرات مشروع الموازنة للسنوات السابقة في الحد من هذه المشاكل التي تم استنتاجها . و ان كان هنالك برامج او مشاريع تستطيع من خلالها الحد من هذه الفجوات التي ظهرت في الستة مشاكل الواردة اعلاه ام لا؟؟

البطالة بين النساء: بلغ معدل البطالة في عام ٢٠١٣ في الاراضي الفلسطينية ٢٨,٩٪، حيث توزعت النسبة بواقع ٢٩٪ للذكور من ال٦٧,٦٪ للذكور المشاركين في القوى العاملة مقابل ٢٨,٤٪ للإناث من ال١٣,٤٪ للإناث اللواتي يشاركن في القوى العاملة.و كنسبة و تناسب فان هذا يدلل على أن النساء تعاني من معدلات بطالة أعلى من الرجل. حيث تمركزت اعلى نسب بطالة للاناث في كل من دير البلح و شمال الضفة الغربية.

٧) ملاحظة حول التحليل: يظهر التحليل السابق كيف ان تحليل قطاع العمل متشعب: رجال ونساء، متعلمون وغير متعلمون، سوق العمل، نوعية العمل، الجغرافيا اي المناطق والمحافظات المختلفة، اجور..الخ. وهذا يذكرنا بملاحظة ستبقة حول معنى التحليل المبني على النوع الاجتماعي وعدم اقتصاره فقط على نساء/رجال.

اولاً: تحليل الموازنات من منظور النوع الاجتماعي

يهدف الى: رؤية إن كانت النفقات المخصصة لبرامج و سياسات كل قطاع هي تعمل على تقليص فجوات النوع الاجتماعي أم لا .

تحتاج هذه الخطوة إلى: تقييم الى أي مدى تلتقي البرامج و الخدمات العامة مع الإحتياجات و الأولويات الحقيقية والآنية للمواطنين.

إجراء الخطوة: أن تقوم كل وزارة بتحليل تأثير النفقات العامة على الإحتياجات القائمة على أساس النوع الإجتماعي.(والتي تم تحديدها قبل ذلك)

و حتى تتم هذه الخطوة بنجاح فلا بد أن تجيب هذه الخطوة من خلال عملية التحليل على الاسئلة

التالية:

١) هل المخصصات الحكومية لكل قطاع تقلل أو تُبقي أو تزيد فجوات النوع الاجتماعي؟

٢) هل هنالك نفقات نوعية و كمية تلبي أولويات المرأة و حاجتها المختلفة عن الرجل ؟

٣) هل هنالك إستفادة متساوية من الخدمات لكل من الرجل و المرأة ؟

٤) هل توزيع الموارد في الموازنة يغير في طبيعة إستثمار النساء للوقت؟

٥) هل النفقات المخصصة لموظفين/ات الحكومة تحقق التساوي على أساس النوع الاجتماعي في العمالة؟

هل استطاع كل من النساء والرجال والفئات المختلفة من الوصول للخدمات والتمتع بها اي الاستفاده منها

ما هي مداخل اعداد الموازنة من منظور النوع الاجتماعي؟

- ✓ مدخل النفقات العامة، وهذا النوع هو الأكثر شيوعاً واستخداماً.
- ✓ مدخل الإيرادات العامة، ولكن حتى الآن لا يوجد دولة واحدة نجحت في إستخدام هذا المدخل بشكل شامل.
- ✓ مدخل تقييم درجة استفادة المنتفعين من الخدمات الحكومية على أساس النوع الاجتماعي:

-ويعتمد هذا المدخل على استطلاع وتحليل أراء الرجال والنساء الذين هم إما منتفعين حاليين أم محتملين من برامج الخدمات الحكومية بهدف التعرف على مدى إستجابة هذه البرامج لحاجاتهم وأولوياتهم.

تحليل النفقات من منظور النوع الاجتماعي!!

- ✓ نقطة البداية: مراجعة السياسات والخطط والبرامج للتأكد من إدماجها للنوع الاجتماعي ، فمن الصعب جداً الحديث عن موازنة نوع اجتماعي عند إستخدام خطط وبرامج محايدة أو تقليدية.
- ✓ تحليل مخصصات الإنفاق المرصودة في الموازنة لكل بند على حدة للتأكد من مراعاته للإحتياجات على أساس النوع الإجتماعي مع ملاحظة ما يلي:

ليس كل بنود الإنفاق تتمتع بنفس الدرجة من الحساسية والمرونة لإحتياجات النوع الاجتماعي. مثلاً، بند الرواتب والامتيازات الوظيفية هي على درجة أعلى من الحساسية مقارنة بالبنود الأخرى- التكافؤ في فرص التعيين والترقية.

- ✓ تأتي في المرتبة الثانية من حيث الحساسية للنوع الاجتماعي النفقات التحويلية – إستهداف الأسر الفقيرة أو التي تعيلها نساء-.
- ✓ النفقات التطويرية تأتي في المرتبة الثالثة على سلم الحساسية للنوع الإجتماعي – مشاريع مبنية على أولويات فئات المجتمع وربما تبني سياسة تمييز إيجابي لإحتياجات النساء.
- ✓ هناك نفقات يصعب توجيهها أو تحليلها على أساس النوع الإجتماعي ومنها بعض بنود النفقات التشغيلية مثل الإيجارات وفواتير الخدمات.

- ✓ هناك نفقات داخلية يكون المستفيد منها الموظفين في القطاع العام (مثل الرواتب والإمتيازات)، ونفقات خارجية تستهدف تقديم خدمات محددة للمواطنين.

تحليل الإيرادات من منظور النوع الاجتماعي!!

- ✓ بشكل عام، مهمة توجيه وتحليل الإيرادات على أساس النوع الإجتماعي هي أصعب من النفقات.
- ✓ أحد أهم الأدوات المستخدمة في إدارة "جندرة" الإيرادات هي السياسة الضريبية:

فهم وتحليل الضرائب المباشرة مثل ضريبة الدخل وضريبة الاملاك.

فهم وتحليل الضرائب غير المباشرة مثل القيمة المضافة والجمارك.

- ✓ يمكن الإستجابة بشكل أفضل للنوع الإجتماعي من خلال الضرائب المباشرة.
- ✓ يمكن منح مزايا ضريبية للدخل المتأتي من أنشطة غالباً ما تمارسها نساء مثل الزراعة التعاونية والحرف التراثية والمبادرات الريادية، ويمكن منح إعفاءات أكبر للأسر محدودة الدخل أو تلك التي تقودها نساء.
- ✓ بالنسبة للقيمة المضافة والجمارك فيمكن تطبيق سياسة دعم موجه لبعض السلع الإساسية في سلة المستهلك، اذا تعذر أحداث تمايز في معدلات هذا النوع من الضرائب كما هو الحال في فلسطين- الإرتباط بغلاف جمركي موحد مع إسرائيل حسب إتفاق باريس الإقتصادي-.

و بالرجوع الى المثال التطبيقي:

تبقى الخطوة الثانية في أساسيات الوصول الى موازنة متحسسة لقضايا النوع الاجتماعي ضمن المرحلة الأولى من مراحل مشروع الموازنة إلا و هي مرحلة التحضير و الإعداد لأننا الهدف في هذه المرحلة التوصل إلى نتائج تستطيع أن تمثل أهداف قطاع العمل الإقتصادية و الإجتماعية كما هو منصوص عليه في قانون الموازنة ضمن هذه المرحلة.

بالاستناد الى كشف أبعاد الموازنة العامة لعام ٢٠١٤: المبلغ بالاف الدولارات

البيان	المبلغ المرصود
رواتب و أجور	٨٣٩٨
نفقات تشغيلية	١٦٥٥
نفقات تحويلية	٦٥٢
اجمالي النفقات الجارية	١٠٧٠٥(مجموع الثلاث بنود السابقة)
إجمالي النفقات الرأسمالية	٣٨٧
إجمالي النفقات التطويرية	١١٧٤
الإجمالي العام لوزارة العمل	١٢٢٦٦
الإجمالي العام للموازنة	٣٥٥٨٦٦٢

في البداية و قبل الخوض في التحليل نجد إن طريقة عرض الموازنة بهذا الشكل لا تساعدنا في أن نتوصل الى تحليل موضوعي حول تأثير النفقات العامة على الإحتياجات القائمة على أساس النوع الإجتماعي، فنحن بحاجة الى موازنة تبرز برامج ومشاريع و أنشطة كل الوزارة و المخصص لكل برنامج و مشروع و نشاط حتى نستطيع التوصل الى نتائج عملية تقودنا الى موازنة تأخذ أبعاد النوع الإجتماعي بعين الاعتبار، فهذه الأرقام الصماء تقودنا الى تحليل عام غير مفصل و شمولي.

كما إننا بحاجة الى قائمة موازنة كل العاملين في وزارة العمل و أن يكون مفصلا فيها الاتي:

- مخصصات الرواتب للموظفين و الموظفات في الوزارة.
- معدلات الزيادة في الرواتب لكل من الموظفين و الموظفات.
- العلاوات و السفريات و الدورات التدريبية لكل من الموظفين و الموظفات.

و ذلك حتى نستطيع قياس إن كان هنالك إنفاق يهيء تساوي فرص العمالة على أساس النوع الاجتماعي ام لا ؟

و على الرغم من هذه القصور البنيوي في الموازنة الفلسطينية إلا أننا نستطيع إستنتاج ما يلي من خلال الجدول المرفق أعلاه:

إن حصة وزارة العمل هي لا تتعدى ٣,٤٪ من الإجمالي العام لمشروع الموازنة و هي نسبة ضئيلة جداً لوزارة تُعد مسؤولة عن أهم المشاكل التي تواجه مجتمعنا الفلسطيني بالمقابل نجد أن وزارة الداخلية تحتل حصة الأسد من الإجمالي العام و البالغ ٢٤٪ .و اذا ما قارنا نسبة النفقات التطويرية مع النفقات الجارية نجد أن النفقات الجارية تستحوذ على ما نسبته ٨٧٪ أما النفقات التطويرية و التي نُعول عليها من خلال برامج و مشاريع نستطيع من خلالها تلبية الإحتياجات و الأولويات التي

أفرزها تحليل الخطوة الأولى قد حصدت ما نسبته ٩,٥٪، و بالتالي فإن موازنتنا هي:

تشغيلية و ليست تطويرية نستطيع من خلالها النهوض بواقعنا الإقتصادي و الإجتماعي على أساس العدالة الإجتماعية

و بالرجوع الى برنامج تشغيل الطارىء لوزارة العمل ٢٠٠٤/٢٠٠٥ كان آخر السياسات الإغاثية التي قامت بها الحكومة الفلسطينية التاسعة لمواجهة مشكلة البطالة في الضفة والقطاع، فإننا يمكن أن نحدد درجة إستفادة المرأة من هذا البرنامج على النحو التالي:

القطاع	التمويل	فرص النساء
القطاع الزراعي	٢٩,١ مليون دولار	تستفيد النساء كجزء من الأسرة العاملة في الزراعة.
القطاع الصناعي و التجاري	٤٧,٥ مليون دولار	فرص النساء محدودة بسبب ضعف حضورها في هذين القطاعين.
قطاع السياحة و الأثار	١٨ مليون دولار	فرصها محدودة، لكنها أفضل من فرصها في القطاع السابق.
قطاع البنية التحتية	١١٣ مليون دولار	فرص النساء نادرة في هذا المجال، فهي أعمال لا تقوم بها النساء

القطاع الإجتماعي	٩٧ مليون دولار منها ٢٠ مليون دولار لصيانة و توسيع المستشفيات و بناء مدارس جديدة، و ١٠ مليون دولار لترميم و توسيع المستشفيات و العيادات، و بناء عيادات جديدة.	مخصص برنامج للنساء بقيمة ٣ مليون دولار، وهو برنامج دعم مراكز الخياطة النسوية، و تعتبر فرص النساء جيدة في هذه البرامج التي تستهدف تشغيل الخريجين الجدد و المهنين. و قيمة هذه المشاريع ٣٤ مليون دولار

و بعد الإطلاع على ما توفر لدينا من أرقام مالية تخص موازنة وزارة العمل و بالرجوع الى الأسئلة المطروحة في الإطار النظري ضمن الخطوة الثانية للوصول الى موازنة مستجيبة للنوع الاجتماعي، نستطيع إستخلاص الآتي:

- لأن طبيعة المخصصات تتعامل ضمن مبدأ الحيادية تجاه قضايا النوع الإجتماعي فإن المخصصات المرصودة فهي قد تزيد من حجم الفجوات القائمة و ذلك لأن المريض اذا لم يُعالج، فإنه يزيد و قد يكون الدواء في هذه الحالة هو إنتباه هذه المخصصات الى طبيعة تلك الفجوات.
- ليس هنالك من نفقات نوعية و كمية تلبي اولويات و حاجات المراة التي برزت معنا في الخطوة الاولى من التحليل.
- ليس هناك إستفادة متساوية من الخدمات المقدمة، فكما رأينا ان برنامج التشغيل قد خصص معظم مبالغه في القطاعات التي لا تنشط بها المرأة. فهذا البرنامج لم ينتبه بالأساس إن هنالك مشاكل جوهرية في توزيع النساء على مجمل القطاعات الإقتصادية.

- ليس هنالك بيانات مفصلة نستطيع من خلالها معرفة حقيقة إن كانت النفقات المخصصة لموظفين/ات الحكومة تحقق التساوي على أساس النوع الإجتماعي في العمالة أم لا .

و بالإستناد الى أن مثالنا هذا هو افتراضي للوصول الى موازنة متحسسة لقضايا النوع الإجتماعي فمن المفترض أن تقوم وزارة العمل ضمن كل هذه المعطيات السلبية في مرحلة التحضير و الإعداد بما يلي(مع العلم إن كل بداية صعبة الا إنه علينا ان نبدأ):

تعبئة الجدول(١) التالي و الذي يختص بالنفقات الجارية:

البيان	العاملين	العاملات	المجموع
مخصصات الرواتب	X$	Y$	(x+y)$
مخصصات الترقيات	X$	Y$	(x+y)$
مخصصات السفريات	X$	Y$	(x+y)$
مخصصات التدريب	X$	Y$	(x+y)$
نفقات مخصصة بشكل مباشر للمرأة على الاقل بنسبة ١٪	٠	Y$	Y$

الإحتياجات الخاصة بالمرأة « هي نفقات مخصصة بشكل مباشر للمرأة على الأقل بنسبة ١٪ « يمثل المخصص للمرأة العاملة و التي تختلف عن الرجل والتي تتمثل بإنشاء حضانات لكي يتسنى للمرأة أن تعمل وتشعر بقيمة دخلها من العمل وذلك نظراً إلى الدور الإنجابي للمرأة ، فهذا المخصص يُعد من أهم المؤشرات التي تدل على إنها موازنة متحسسة للنوع الإجتماعي.

تعبئة الجدول(٢) التالي و الذي يختص بالنفقات الرأسمالية:

البيان	استفادة العاملين	استفادة العاملات	المجموع
مخصصات المكاتب و نوعيتها	X$	Y$	(x+y)$
مخصصات الكراسي و نوعيتها	X$	Y$	(x+y)$
مخصصات السيارات و السولار	X$	Y$	(x+y)$
مخصصات اجهزة الحاسوب	X$	Y$	(x+y)$
غيره من المخصصات التي تتبع الانفاق الرأسمالي	X$	Y$	Y$

تعبئة الجدول التالي(٣) و الذي يختص بنفقات البرامج و المشاريع التنموية

(يجب أن تكون تلك البرامج و المشاريع لديها الحلول للمشاكل الستة التي أفرزها التحليل القطاعي في الخطوة الأولى من مراحل الوصول الى موازنة مستجيبة لقضايا النوع الاجتماعي)

الهدف الإستراتيجي:	
مبررات الهدف من حيث أولوته تجاه قضايا النوع الإجتماعي:	
برنامج ١:	تكلفته
مشروع ١,١ :يتضمن إسمه و موقعه و أهدافه و الفئة المستهدفة منه و الفترة الزمنية و إستهدافته	تكلفته
الأنشطة التابعة للمشروع مخرجات متوقعة الإطار الزمني تكلفته الإستفادة المتحققة لقضايا النوع الاجتماعي	
مشروع ١,٢ :يتضمن إسمه و موقعه و أهدافه و الفئة المستهدفة منه و و إستهدافته	تكلفته

الأنشطة التابعة للمشروع	مخرجات متوقعة	الإطار الزمني	تكلفته	الاستفادة المتحققة لقضايا النوع الاجتماعي
برنامج ٢ :			تكلفته	
مشروع ٢,١ :يتضمن إسمه و موقعه و أهدافه و الفئة المستهدفة منه و الفترة الزمنية وإستهدافته			تكلفته	
الإنشطة التابعة للمشروع	مخرجات متوقعة	الإطار الزمني	تكلفته	الإستفادة المتحققة لقضايا النوع الإجتماعي
مشروع٢,٢ : يتضمن أسمه و موقعه و أهدافه و الفئة المستهدفة منه و الفترة الزمنية و إستهدافته			تكلفته	
الإنشطة التابعة للمشروع	مخرجات متوقعة	الإطار الزمني	تكلفته	الإستفادة المتحققة لقضايا النوع الاجتماعي

المرحلة الثانية :مرحلة إعتماد الموازنة العامة

بعد إيداع مشروع الموازنة العامة لدى المجلس التشريعي الخطوة الثانية من مراحل دورة الموازنة، حيث يودع هذا المشروع لدى رئيس المجلس التشريعي من قبل مجلس الوزراء، لدراسته و مناقشته و إعتماد إقراره وفق الإجراءات القانونية. و لكي تصبح الموازنة ممتثلة الى أغراض موازنة النوع الاجتماعي فلا بد من دعوة مؤسسات المجتمع المدني و ممثلي القطاع الخاص و الإتحادات والنقابات بهدف مناقشة المشروع أثناء جلسات المناقشة.

المرحلة الثالثة : مرحلة تنفيذ الموازنة

يُقصد بتنفيذ الموازنة، العمليات التي يتم بواسطتها تحصيل المبالغ الواردة في جانب الإيرادات العامة، و إنفاق المبالغ الواردة في جانب النفقات العامة، و في سبيل ذلك تتولى وزارة المالية لغاية

تنفيذ الموازنة:

وضع الأنظمة و تحديد الإجراءات و التوثيق و الحسابات و إعداد التقارير لكل معاملات الدفع و الإستلام الناتجة عن تنفيذ الموازنة. حيث يجب أن يترافق ضمن هذه التقارير عدد من البنود التي تتضمن مدى إلتزام الإجراءات تجاه العدالة الاجتماعية المبنية على أساس قضايا النوع الإجتماعي و ذلك من حيث العدالة في حصي الإيرادات و طرق صرفها بالشكل الذي يحقق التوازن تجاه قضايا النوع الإجتماعي.

المرحلة الرابعة : مرحلة الرقابة على تنفيذ الموازنة:

تهدف عملية الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة الى ضمان عدم خروج الحكومة عن الحدود التي رسمتها لها السلطة التشريعية حسب موافقتها و إعتمادها بنود الموازنة، يمكن تقسيم أنواع الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة في فلسطين، من حيث الجهة التي تتولى مهمة الرقابة، الى الرقابة داخلية و رقابة خارجية، و من حيث التوقيت الزمني الى رقابة سابقة، و رقابة لاحقة.

و في نهاية السنة المالية بعد تنفيذ الموازنة، فلا بد من إعداد تقرير حول مدى إنعكاس مشروع الموازنة في تلبية إحتياجات و أولويات النوع الإجتماعي و ذلك من خلال إستخدام الأدوات الواردة في الجدول التالي:

الأدوات	التفسير	التساؤل المطروح	مثال
(١) ان يكون هنالك مخصصات للعناية بالنوع الاجتماعي.	رؤية إن كانت النفقات المخصصة لبرامج و سياسات كل قطاع هي تعمل على تقليص فجوات النوع الاجتماعي ام لا.	هل المخصصات الحكومية لكل قطاع تقلل ام تُبقي ام تزيد فجوات النوع الإجتماعي؟	معدلات التسرب من المدارس للإناث أعلى منها للذكور، هل المخصصات التي تم رصدها قد قللت من هذه الفجوة.

(٢) مدى إستفادة كل فئة من الفئات الإجتماعية من مخصصات الموازنة	تقييم الى أي مدى تلتقي البرامج و الخدمات العامة مع الإحتياجات و الأولويات الحقيقية و الآنية للمواطنين. (معرفة كم حصلت المرأة و كم حصل الرجل كنسب مئوية من البرامج و الخدمات المقدمة والى أي مدى التقت مع حاجات كل منهم.)	هل كان هنالك نفقات نوعية و كمية تلبي أولويات المرأة و حاجتها المختلفة عن الرجل ؟	مخصصات الصحة الإنجابية للمرأة، مخصصات بناء مراحيض للطالبات في المدرسة.
(٣) تحليل تأثير النفقات العامة على أساس فصل الجندر	تقييم توزيع موارد الموازنة على الفئات الإجتماعية (رجال، نساء، أولاد، بنات). من خلال إحتساب وحدة التكلفة لكل خدمة تقدمها الدولة و رؤية كم من هذه الوحدة تستخدم منها كل فئة من الفئات الإجتماعية	هل هنالك إستفادة متساوية من الخدمات لكل من الرجل و المرأة ؟	
(٤) تحليل تأثير الموازنة في إستخدام الوقت على أساس فصل النوع الاجتماعي.	إنشاء ربط بين توزيع موارد الموازنة و سلوك الأعضاء المختلفين في العائلة في كيفية إنفاقهم للوقت.	هل توزيع الموارد في الموازنة قد غير في طبيعة إستثمار النساء الوقت؟	تأثير مخصصات البنية التحتية على إستخدام المرأة لوقتها . هل تخفف من الضغط في تقسيم وقتها ام لا؟ اذا كانت المياه موفرة داخل) البيت أو في مكان الزراعة فإن ذلك يوفر على المرأة الوقت في أن تحضر الماء من مكان أخر).

(٥) تحليل وقوع الضرائب على النساء و الرجال.	معرفة تأثير الضرائب على سلوك كل من النساء و الرجال.	هل كان هنالك إختلاف في السياسات الضريبية لكل من الرجل عن المرأة تراعي خصوصية كل منهم؟	نظراً إلى أن المرأة دخلها أقل من الرجل و مشاركتها في القوى العاملة أقل فهي بحاجة الى أن تُراعى عن الرجل في السياسات الضريبية، و في حال حصول الرجل و المرأة على دخل متساوي كمعدل عام و مشاركة متساوية في القوى العاملة فمن العدل أن تخصص سياسات ضريبية متساوية لكل منهم.
(٦) تحسس وثيقة الموازنة قضايا النوع الاجتماعي.	رؤية إن كانت النفقات الموجودة لكل دائرة أو وزارة تحقق المساواة في فرص العمالة.	هل النفقات المخصصة لموظفين/ات الحكومة قد حققت التساوي على أساس النوع الإجتماعي في العمالة؟	المساواة في العمالة الحكومية من حيث العدد و الأجر و الترقيات و الوظائف الإدارية العليا.
(٧) تحليل الإطار الاقتصاد الكلي على أساس فصل النوع الإجتماعي	إطار الإقتصاد الكلي الذي يستند اليه إعداد الموازنة لابد أن يشمل تقرير التنمية البشرية و الذي يضم مؤشرات النوع الإجتماعي و العمل على وضع أهداف و سياسات في الموازنة لتجاوز سلبيات هذه المؤشرات.	هل المؤشرات الإقتصادية و الإجتماعية التي تستند إليها إعداد الموازنة هي مفصلة على أساس النوع الإجتماعي.	مثال: بدل من أن تستند الموازنة الى أن معدل البطالة فقط لا٪**X**لعام ٢٠١٠ هو غير. يجب ان تضيف بطالة النساء ٪**W** و الرجال ٪**y**

(٨) وجود قياسات تحدد تأثيرات الموازنة على كل من الرجل و المرأة	للتعرف على نتائج الأدوات الخمسة الأولى فلا بد من وجود قياسات علمية تستعملها الدولة لرؤية الى أي مدي تؤثر نفقات الدولة على كل من الرجل و المرأة.	هل تستعمل لجان الموازنة قياسات تتعرف من خلالها على مدى إستفادة الرجل و المرأة من مخصصات الموازنة. Regression model	هل هنالك إحتساب لوحدة تكلفة الخدمة للمواطنين و معرفة كم يستفيد الفرد من هذه الوحدة إن كان رجل أو إمرأة.
ثلاث مؤشرات رئيسية			
المؤشر الأول	هل هنالك نفقات مخصصة بشكل مباشر للمرأة في وثيقة الموازنة تشكل على ما يعادل ١٪ من مخصصات الموازنة ككل.(تلبي إحتياجاتها المختلفة عن الرجل)		
المؤشر الثاني	إنفاق يهيء تساوي فرص العمالة: – قياس ما يُنفق على تدريب الموظفات ليكون لديهم الجاهزية للترقيات أو التنافس في عقود العمل الحكومية.(وأيضاً أين يُنفق في تدريب داخلي او إبتعاث للخارج). – دفع الإجازة الابوية. – تسهيلات العناية بالأطفال لطاقم الموظفين/ات. –القروض و البرامج التدريبية التي تقدمها وزارة الزراعة في برامجها تكون المرأة متضمنة فيها .(لتحقيق تساوي العمالة في القطاع الزراعي على سبيل المثال). في تقرير موازنة – الهند– بينت إن برامج وزارة التنمية الريفية تضمنت المرأة في مخصصاتها بنسبة ١٨,٣٪.		

المؤشر الثالث	تضمين النفقات: كل ما ينفق على البنية التحتية و الأنظمة الإدارية للدولة بحيث تهيء أرضية خصبة لإستفادة إحتياجات النوع الإجتماعي منها. – كل ما يُنفق على المياه، و تأمينها يؤثر بشكل مباشر على التقليل من معاناة المرأة الريفية. – الإنفاق على كل ما يُطور الأساليب الزراعية يوفر الوقت و طاقة المرأة. – الإنفاق على المواصلات لها آثر في تأمين وصول المرأة الى المصادر .(مع التخطيط للمواصلات بما يتلائم وسهولة النساء من الإستفادة منها في أي وقت ومكان) (و هذا له علاقة بمخصصات الموازنة و إستخدام الوقت)

في المثال السابق: حاولنا أن نقوم بعملية تحليل للقطاع المعني لكي نضع له الموزانة. وهي تحليل مباشر وخاص بالموزانة ولكن هناك خطوات أساسية من الضروري أن تكون متراكمة ومستمرة وتؤسس لتخطيط وإعداد موزانات مستقبيلة بطريقة أكثر سلاسة ووضوح وتنظيم:

- اي من الضروري التأسيس لقاعدة بيانات ومعلومات ويتم تحديثها بصورة دائمة ومستمرة، تُشخص القطاع المعني، وعلاقته بكافة جوانب التنمية بما يعنيه من علاقة بالقطاعات الاخرى.
- وهذا يتطلب تنسيق مع القطاعات الأخرى، من المسائل التي تشكل مقتل لعملية التخطيط التنموي المبني على النوع الإجتماعي التعامل مع القطاعات المختلفة بصورة منفصلة عن بعضها البعض.
- عدم الإعتماد فقط على التحليل الإحصائي لأي قطاع ، ضرورة أن يكون مترافق مع دراسات تحليلية معمقة ونوعية تساهم في فهم الأرقام والأسباب الكامنة وراءها.

- إن الإعتماد على صيغة إحصائيات رجل/ إمرأة ، دون فهم أبعادها يضعنا في خانة الحيايدة الجندرية، أما التحليل للظاهرة وفهم أسبابها عبر تساؤلات مركزية حول الإحتياجات ، والوصول للمصادر والسيطرة عليها، بما فيه فهم المعيقات الإجتماعية و الإقتصادية المختلفة يساهم في أن يكون التخطيط والموازنة مستيجيبة للنوع الاجتماعي.

- الوقوع في الإفتراضات المسبقة عن أدوار ومكانة النساء والرجال يعيق أي عملية إدماج للنوع الإجتماعي في التخطيط ، بمعنى إن النساء أو الفتيات تفضل مهنة التعليم لآنها تتناسب ووضعها الإجتماعي كمتزوجة، هذا إفتراض مسبق ، لأن المجتمع هو الذي يُفضل، وبالتالي قد نجد الفتيات لا يدركن أو لا يُقمن بتحدي هذا الواقع، وإن فعلن لا يجدن الفرص بسبب محدودية التخصصات الموضوعة للمرأة (مثال: حسب المنهاج هناك مواد اختيارية للطلبة بين الإقتصاد المنزلي والبيئة ، مع ذلك ما هو على أرض الواقع ليس إختيار ، بل تدفع الفتيات نحو الإقتصاد المنزلي لأنه يتناسب وأدوارهن المستقبلية ويدفع الفتيان نحو البيئة.

- أي تخطيط لا يقوم على التنسيق بين الدوائر المختلفة سيخلق إشكاليات ومعوقات بالعمل وعدم نجاعته وإهدار للموازنات، لأن عدم التنسيق يعني تكرار العمل، وعدم تكامله.

ملاحق

الملحق التالي هو للتعرف على ماهية النوع الإجتماعي وكيف يمكن أن نلمس مدى ثقل الثقافة والمجتمع والتربية في تشكيل وعينا وذاتنا للآخر من الجنسين وبالتالي لمدى وعيينا لأهمية تكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين. وتحقيق العدالة الإجتماعية وهي إحدى مخرجات الموزانة المستجيبة للنوع الإجتماعي

مفاهيم النوع الاجتماعي

الفرق بين الجنس والنوع الاجتماعي

الجنس	النوع الاجتماعي
الجنس هو الفرق البيولوجي الطبيعي بين المرأة والرجل في التكوين والوظائف: *أعضاء المرأة التناسلية مختلفة عن أعضاء الرجل *المرأة تنتج بويضات وتحمل وتلد وترضع رضاعة طبيعية بينما الرجل ينتج حيوانات منوية لتخصيب البويضة لا يمكن للمرأة أن تقوم بوظائف الرجل الجنسية ولا يمكن للرجل أن يقوم بوظائف المرأة الجنسية	النوع الاجتماعي هو الفروق بين المرأة والرجل في العلاقات والأدوار والمكانة يعبر عن ما يمكن أو لا يمكن للمرأة أو الرجل القيام به أو فعله أو قوله (أي التصرفات والسلوك والمهام والمسئوليات المتوقعة من كل منهما) تستطيع المرأة أن تقوم بكل ما يقوم به الرجل كذلك يستطيع الرجل أن يقوم بكل ما تقوم به المرأة مثلاً: يستطيع الرجل أن يغسل أو يطعم الأطفال أو يرعاهم تستطيع المرأة أن تكون رئيسة وزراء أو تحمل أثقالا

الجنس يحدد الإنسان بذكر أو بأنثى ويحدد وظائفهما الجنس ويولد معه /معها	النوع الاجتماعي لا يحدد جنس الإنسان بذكر أو أنثى لا يولد مع الإنسان بل ينشئه ويشكله المجتمع والثقافة في ذلك المجتمع وهو قابل للتغيير
إذن فالجنس غير قابل للتغيير	إذن فالنوع الاجتماعي قابل للتغيير
لا يمكن تغيير جنس الإنسان تحديدا وظائفه الجنسية الجنس لا يتأثر أو يتغير *باختلاف الظروف البيئية المحيطة الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية أو الثقافية *يولد مع الإنسان ويبقى معه / معها بغض النظر عن زمان ومكان وجوده / وجودها	يمكن تغيير النوع الاجتماعي النوع الاجتماعي يختلف ويتغير بإختلاف - الظروف البيئية المحيطة الإقتصادية، السياسية، الإجتماعية والثقافية - بإختلاف الزمان والمكان

أدوار النوع الاجتماعي في نطاق الأسرة المعيشية والمجتمع

أدوار النوع الاجتماعي	أدوار المرأة	أدوار الرجل
الدور الإنجابي	الحمل والولادة وتربية الأطفال وتدبير كل شؤون الوحدة المنزلية	لا يقوم بهذا الدور بصورة متواصلة قد يمارس بعض الأعمال المنزلية التقليدية الإعتيادية من حين إلى آخر
الدور الإنتاجي	تشغل المرأة الوظائف المخصص لها أدنى الأجور في قطاعات معينة في الاقتصاد الرسمي غالبا محددة بأنماط النوع الإجتماعي . تعمل غالبية النساء اللواتي يتقاضين أجراً متدنيا في الإقتصاد غير الرسمي ويتم عملهن هذا في نطاق الأسرة المعيشية (في المنزل أو حوله) وفي أحيائهن السكنية خاصة في المدن (وغالباً ما يكون عملهن غير واضح للعيان) يعمل معظم هؤلاء النساء في إقتصاد الكفاف وغالباً ما يكون عملهن غير مرئي وغير معترف به . عندما تقوم النساء بدور المعيل "الثانوي" (كما يعتبره الآخرين) في كسب رزق الأسرة أو العائلة فإنهن غالباً ما يساهمن مساهمة ملحوظة في زيادة دخل الأسرة خاصة في إطار الأسرة المعيشية الفقيرة. في الأسر المعيشية التي ترأسها المرأة تكون هي في كثير من الأحيان المعيل الوحيد لها .	يشكل الرجال في معظم الدول الغالبية العظمى من القوى العاملة في قطاع الإقتصاد الرسمي. غالباً ما يعتبر الرجل المعيل "الرئيس" للأسرة حتى في الحالات التي يكون فيها عاطلاً عن العمل. غالباً ما يقوم الرجال بحكم دورهم الإنتاجي بهذا النشاطات ذات الطابع التنظيمي مثل تنظيم النقابات والمنظمات العمالية

الدور المجتمعي	هذا الدور هو إمتدادٍ للدور الإنجابي ولكن يتم على مستوى المجتمع المحلي (كالحي والقرية مثلا) ويتمثل بأنشطة تقوم على توفير حاجات وخدمات أساسية للنساء والرجال لمساعدتهم / لمساعدتهن القيام بأدوارهم/ بأدوارهن خصوصاً الإنجابية منها . يكثر القيام بهذا الدورعندما لا توفر الجهات المختصّة (كالدولة أو مؤسسات القطاع العام مثلاً) هذه الحاجات والخدمات ويزداد الدور أهميّة في البلاد التي تكون فيها هذه الحاجات والخدمات شحيحة أو تكون متروكة تماماً للقطاع الخاص.	
	تنخرط المرأة في هذا النشاط المجتمعي بشكل طوعي لتوفير الخدمات والحاجات الأساسية لغرض الإستهلاك الجماعي وللعمل على إستمرار توفيرها .	ينخرط الرجل في هذا النشاط المجتمعي بشكل طوعي لتوفير الخدمات والحاجات الأساسية لغرض الإستهلاك الجماعي وللعمل على إستمرار توفيرها .
الدور السياسي	يتضمن هذا الدور المشاركة فـي صُنع القرار والـتنظيـم علـى المستوى السياسي ويكون القيام بهذا الدور مستنداً إلى قاعدة تعتمد على المصالح (كدائرة إنتخابية مثلاً أو بلديّة أو مجلس قروي أو حامولة الخ.)	
	هنا يقتصر دور المرأة على نطاق الأعمال المكتبية ما عدا في المنظمات ا لنسوية المستقلة (مثل طاقم شؤؤن المرأة) وتلك المنظمات التي تعمل على الإرتقاء بمصالح النساء التقليدية (مثل جمعية إنعاش الأسرة)	هنا يتبـوأ الرجال المناصب العالية والقيادية في المؤسسات الرسمية (رئاسة الدولة رئيس وزارة ، مديرعام .....الخ.) والمنظمات الجماهيرية (مثل نقابات العمل، إتحادات لجان صحية .....الخ.)